التقرير الكامل

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير جديد نُشر اليوم إن إسرائيل ألحقت بلا هوادة أضراراً متكررة ومتراكمة بالنساء والفتيات في قطاع غزة المحتل منذ أكتوبر 2023 كجزء لا يتجزأ من إبادتها الجماعية المستمرة ضد الفلسطينيين.

يُفصّل كتاب "لا شروط للحياة: النساء والفتيات والأبعاد الجندرية للإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في غزة" ، في 135 صفحة من التفاصيل المروعة، الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة رغم ما يُسمى بوقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، مُقدّماً أدلة على كيفية قيام الجيش الإسرائيلي، بين 7 أكتوبر 2023 و1 أكتوبر 2026، بقتل وإصابة وتشريد قسري واحتجاز غير قانوني، وحرمان النساء والفتيات عمداً من الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وتجويعهن. ويُبيّن الكتاب كيف أجبرت هذه الإجراءات النساء على خوض صراع يومي من أجل البقاء، مُثقل بالحزن والصدمة، وسلبتهن الظروف اللازمة لممارسة حقهن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحمل والولادة والصحة الإنجابية.

قبل عامين، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً خلص بشكل قاطع إلى أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية، استناداً إلى تحقيق مكثف في سلوك إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وتحليل قانوني معمق لقرارات المحاكم بشأن الإبادة الجماعية. ويسلط هذا التقرير الجديد الضوء على الأبعاد الجندرية العميقة للإبادة الجماعية الإسرائيلية، مقدماً تفاصيل جديدة حول الأضرار الوحشية التي لحقت بالنساء والفتيات والتي لا تزال تدمر حياتهن وتسبب لهن معاناة لا تُطاق رغم ما يُسمى بوقف إطلاق النار. ويوضح تقريرنا كذلك أنه حتى بعد ما يُسمى بوقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2025، استمرت إسرائيل في ارتكاب الإبادة الجماعية، من خلال فرض ظروف معيشية قاسية على الفلسطينيين في غزة تهدف إلى إبادتهم جسدياً وإلحاق أضرار جسدية ونفسية جسيمة بهم،" هذا ما صرحت به أغنيس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية.

قبل عامين، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً خلص بشكل قاطع إلى أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية، استناداً إلى تحقيق مكثف في سلوك إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وتحليل قانوني معمق لقرارات المحاكم بشأن الإبادة الجماعية. ويسلط هذا التقرير الجديد الضوء على الأبعاد الجندرية العميقة للإبادة الجماعية الإسرائيلية، مقدماً تفاصيل جديدة حول الأضرار الوحشية التي لحقت بالنساء والفتيات والتي لا تزال تدمر حياتهن وتسبب لهن معاناة لا تُطاق رغم ما يُسمى بوقف إطلاق النار. ويوضح تقريرنا كذلك أنه حتى بعد ما يُسمى بوقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2025، استمرت إسرائيل في ارتكاب الإبادة الجماعية، من خلال فرض ظروف معيشية قاسية على الفلسطينيين في غزة

تهدف إلى إبادتهم جسدياً وإلحاق أضرار جسدية ونفسية جسيمة بهم،" هذا ما صرحت به أغنيس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، أظهرت إسرائيل نية ممنهجة لا هوادة فيها لإبادة الفلسطينيين في غزة. لقد عانت النساء والفتيات في غزة من اعتداء متواصل على جميع جوانب حياتهن. فقد قُتلن وجُرحن وشُردن وجُوعن وحُرمن من الرعاية الصحية الأساسية، بينما جُردن بشكل ممنهج من الظروف اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الحمل والولادة ومستقبلهن الإنجابي. وقد فاقمت أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة، ومسؤوليات الرعاية غير المتناسبة، وعدم تلبية احتياجات الرعاية الصحية الإنجابية، من الأضرار التي لحقت بالنساء والفتيات. كما أن تفكيك إسرائيل للشبكات الاجتماعية وأنظمة الحماية، بما في ذلك من خلال أوامر الإخلاء المتكررة، عرّضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي. هذه الانتهاكات ليست عرضية في إبادة إسرائيل للفلسطينيين في غزة، بل هي جزء لا يتجزأ منها.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، أظهرت إسرائيل نية متعمدة لا هوادة فيها لإبادة الفلسطينيين في غزة. وقد عانت النساء والفتيات في غزة من اعتداء متواصل على جميع جوانب حياتهن. فقد قُتلن وجُرحن وشُردن وجُوعن وحُرمن من الرعاية الصحية الأساسية، بينما جُردن بشكل ممنهج من الظروف اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الحمل والولادة ومستقبلهن الإنجابي.

أغنيس كالامارد، منظمة العفو الدولية

تقع على عاتق الدول مسؤولية قانونية وأخلاقية للضغط على حكومة إسرائيل لوقف الإبادة الجماعية المستمرة ضد الفلسطينيين في غزة، وحماية حقوق النساء والفتيات، والتصدي للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي. ويجب عليها استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لتفكيك البنى التي تُمكّن إسرائيل من ممارسة احتلالها غير الشرعي ونظام الفصل العنصري. ويشمل ذلك الوقف الفوري لجميع عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، وفرض عقوبات محددة الأهداف على المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي، وضمان عدم مساهمة الشركات في السلوك غير القانوني لإسرائيل أو استفادتها منه. ويجب عليها بذل كل ما في وسعها لضمان التحقيق مع المسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم ومحاكمتهم. كما يجب عليها دعم المحكمة الجنائية الدولية في ضمان مثول رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

كما يقدم تقرير منظمة العفو الدولية أدلة على أن إسرائيل فرضت تدابير كان لها، ولا تزال، أثر في منع الولادات بين الفلسطينيين في غزة، ويدعو إلى التحقيق مع إسرائيل بتهمة ارتكاب

جريمة إبادة جماعية تتمثل في فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة، كما هو محظور بموجب المادة الثانية (د) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بالإضافة إلى أعمال الإبادة الجماعية الأخرى المحددة بموجب الاتفاقية.

يستند التقرير إلى 228 مقابلة أُجريت بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأكتوبر/تشرين الأول 2026، شملت نساءً وفتيات، وعاملين في مجال الرعاية الصحية، وموظفين في منظمات غير حكومية وهيئات تابعة للأمم المتحدة، وشهود عيان آخرين في غزة. كما يستند إلى صور ومقاطع فيديو موثقة، وسجلات طبية، وصور أقمار صناعية، وبحث معمق من مصادر فلسطينية وإسرائيلية ودولية. وقد شاركت منظمة العفو الدولية نتائجها مع السلطات الإسرائيلية والمكتب السياسي لحركة حماس في 30 سبتمبر/أيلول 2026، لكنها لم تتلقَّ أي رد حتى وقت النشر.

ويحدد التقرير الأضرار المتعددة والمتراكمة التي تعرضت لها النساء والفتيات على مدى ثلاث سنوات.

جرائم قتل، وفجيعة، وعائلات محطمة

منذ 7 أكتوبر 2023، أسفرت هجمات إسرائيل عن مقتل وإصابة فلسطينيين على نطاق استثنائي مقارنة بالصراعات المسلحة في القرن الحادي والعشرين.

بحسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، بلغ عدد النساء والفتيات اللواتي قُتلن بين 74,237 فلسطينياً في الفترة ما بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و1 أكتوبر/تشرين الأول 2026، 22,331 امرأة وفتاة، أي ما يعادل 30.1% من إجمالي الضحايا. وبلغ متوسط عدد النساء والفتيات اللواتي قُتلن يومياً خلال العامين الأولين من الإبادة الجماعية 30 امرأة وفتاة.

في 29 أكتوبر 2024، أسفرت إحدى أكثر الغارات الجوية الإسرائيلية دموية التي وثقتها منظمة العفو الدولية عن مقتل 137 شخصًا من عائلة أبو نصر، بينهم 38 امرأة و44 رجلاً و55 طفلاً، 24 منهم فتيات، أثناء نومهم.

نجت عايدة، التي كانت تبلغ من العمر 15 عامًا آنذاك، بأعجوبة من إصابات غيرت مجرى حياتها:

"استيقظتُ على صراخ الناس، أختي تحتضر، وعائلتي بجانبي، جميعهم قُتلوا. عندما استعدتُ وعيي، لم أستطع الحركة، كنتُ تحت الأنقاض"، قالت. "قُتل والدي، وإخوتي الثلاثة، وأختيّ، وأزواجهم، وأطفالهم".

رغم انخفاض وتيرة عمليات القتل بعد ما يُسمى بوقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول 2025، إلا أن القوات الإسرائيلية قتلت، بين ذلك الحين و1 أكتوبر/تشرين الأول 2026، 1439 فلسطينياً، بينهم 274 امرأة وفتاة، وفقاً لوزارة الصحة في غزة. كما أصابت القوات الإسرائيلية أكثر من 5330 شخصاً، بينهم 1473 امرأة وفتاة، خلال هذه الفترة.

وصفت نساء تحدثت إليهن منظمة العفو الدولية في أنحاء غزة أنهن ما زلن يعشن تحت تهديد الموت المستمر. ويواجه الفلسطينيون القاطنون قرب ما يُسمى بـ"الخط الأصفر" خطراً خاصاً، إذ تستخدم القوات الإسرائيلية غارات الطائرات المسيرة والذخيرة الحية ضد المدنيين لمنع وصولهم إلى هذه المناطق. و"الخط الأصفر" هو حدود عسكرية متغيرة فُرضت بعد وقف إطلاق النار، ما أبقى أكثر من نصف قطاع غزة تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وقد تم توسيعه لاحقاً.

عانت النساء من القتل والإصابات بشكل مباشر ومن خلال فقدان أحبائهن، وغالباً ما تحملن مسؤوليات رعاية أكبر وأدرن شؤون أسرهن بمفردهن وسط ظروف قاسية. بالنسبة للكثيرات، تزامنت فترة الحمل والولادة والأمومة المبكرة مع الحزن والصدمات والنزوح والقصف.

تفكيك الرعاية الصحية للأمهات

أدت الإبادة الجماعية الإسرائيلية إلى تدمير القطاع الصحي في غزة، ما أدى إلى توقف عشرات المرافق الصحية عن العمل. أكثر من 90% من مستشفيات غزة إما مدمرة أو تعمل

بشكل جزئي فقط. وصف العاملون في المجال الطبي والمرضى مرافق رعاية الأمومة المتبقية بأنها مكتظة للغاية، حيث تلد النساء في أسرة مشتركة أو على الأرض.

ربط العاملون في مجال الرعاية الصحية الحصار الإسرائيلي غير القانوني والقيود الصارمة المفروضة على المساعدات الإنسانية والإمدادات الأساسية، بما في ذلك الأدوية والوقود والمعدات الطبية، بحالات الإجهاض والولادة الميتة وغيرها من مضاعفات الحمل الخطيرة، فضلاً عن تدني مستوى الرعاية أثناء الولادة، وفي بعض الحالات، وفاة الأمهات. كما أُجبر المواليد الجدد على مشاركة الحاضنات وغيرها من المعدات المنقذة للحياة، مما ساهم في وفيات حديثي الولادة التي كان من الممكن تجنبها.

إنها معركة من أجل البقاء. إذا سألت أي امرأة في غزة عن المستقبل، فستسأل: أي مستقبل؟

أمل صيام، مديرة مركز شؤون المرأة بغزة

وثّقت منظمة العفو الدولية أيضاً كيف أنه خلال الحصار الإسرائيلي للمستشفيات - لا سيما في أواخر عام 2023 وعام 2024 - أُمرت النساء الحوامل والنساء المتعافيات من الولادة، بمن فيهن المعرضات لخطر كبير لحدوث مضاعفات أو اللواتي يعانين منها، بالفرار مراراً وتكراراً، مما أدى إلى انقطاع الرعاية الصحية الأساسية. كما وصف الطاقم الطبي العمل في ظروف مستحيلة، وإجراء عمليات قيصرية بدون كهرباء أو تخدير كافٍ أو تعقيم مناسب، وتوليد الأطفال أثناء الاحتماء من الهجمات في أقبية المستشفيات خلال هذه الحصارات.

يوثق التقرير التجارب المروعة للنساء اللواتي أُجبرن على الولادة في ظروف لا تُصدق، بما في ذلك التعرض لإطلاق النار أثناء المخاض أو فترة النقاهة بعد الولادة. كما وثّقت منظمة العفو الدولية كيف ساهمت الهجمات الإسرائيلية على مستشفى الشفاء وحصاره في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 في وفاة ثمانية أطفال خُدّج، بينما انقطع العلاج المنقذ للحياة عن 31 طفلاً آخرين وفُصلوا عن أمهاتهم.

في إحدى الحالات الرمزية، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، استهدفت غارة إسرائيلية منزل سندس الكرد، التي كانت حاملاً في شهرها الثامن، ما أسفر عن مقتل ابنتها حبيبة البالغة من العمر ثلاث سنوات، وعدد من أقاربها. نُقلت سندس على الفور إلى مستشفى الشفاء، حيث أجرى الأطباء عملية قيصرية طارئة أنقذت حياة ابنتها حديثة الولادة.

بعد أسابيع قليلة، عندما حاصرت القوات الإسرائيلية المستشفى وهاجمته، طلب الطاقم الطبي من المرضى إخلاء المستشفى، واضطرت سندس للمغادرة دون مولودتها التي بقيت في حاضنة العناية المركزة: "كنت أردد: ابنتي، ابنتي. فقالوا لي: اتركيها في الحاضنة". ومع اشتداد الحصار ونفاد الكهرباء والوقود والإمدادات الطبية، خشيت سندس الكرد ألا ترى طفلتها مرة أخرى. نجت ابنتها وتم إجلاؤها لتلقي العلاج خارج غزة، لكن القيود الإسرائيلية أبقت الأم وطفلتها منفصلتين لأكثر من عامين.

بررت إسرائيل هجماتها الممنهجة على المرافق الصحية بادعاء استخدامها كـ"مراكز قيادة وسيطرة" من قبل حماس. ورغم توثيق منظمة العفو الدولية لبعض حالات إساءة استخدام المستشفيات من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة والسلطات التابعة لحماس، إلا أنها لم تجد أدلة تدعم مزاعم استخدامها كـ"مراكز قيادة وسيطرة". وفي جميع الأحوال، فإن وجود الجماعات المسلحة لا يُعفي إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والامتناع عن الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة.

تم تجريدهم من السيطرة على الحمل والولادة والصحة الإنجابية

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدى تدمير خدمات الصحة الإنجابية، ومنع الحصول على الأدوية والخدمات الأساسية، والنزوح، ونقص الغذاء، إلى تآكل قدرة المرأة على ممارسة حقها في اتخاذ قراراتها الإنجابية بشكل تدريجي. كما أدت الهجمات والحصار الإسرائيلي إلى إغلاق جميع مراكز التلقيح الصناعي في غزة، ومنع فعلياً الوصول إلى علاجات الخصوبة من خلال فرض قيود مشددة على سفر من يسعون للحصول على العلاج خارج غزة. وقد دُمرت آلاف الأجنة وغيرها من المواد الإنجابية لعائلات فلسطينية كانت مخزنة في هذه المراكز.

روت امرأة تُدعى عزة (اسم مستعار) كيف أنها بعد حملها بتوأم إثر خضوعها لعلاج التلقيح الصناعي، عانت من تقلصات ونزيف بعد غارة جوية قريبة. أنجبت بعد أسابيع قليلة، وتوفي الطفلان بعد الولادة بفترة وجيزة. دُمرت عيادة الخصوبة التي كانت تحوي أجنةها المتبقية، ولم تتمكن من مغادرة غزة لتلقي العلاج في أي مكان آخر.

"شعرت أنني فقدت كل شيء وشعرت باليأس... أعيش في خيمة مع زوجي وحماتي وابنتها وحفيدتها. غالباً ما أجلس وحدي أبكي أو أنام"، هكذا قالت لمنظمة العفو الدولية.

وفي الوقت نفسه، دفعت الصدمات النفسية الواسعة النطاق التي عانت منها النساء أيضاً النساء إلى التخلي عن خطط إنجاب الأطفال.

انقر هنا لزيارة معرضنا الإلكتروني الذي يعرض قصص 16 امرأة من غزة مع أعمال فنية للفنانة رانين الزريعي المقيمة في غزة.

المجاعة والنزوح

أدت الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وأجبرت النساء والفتيات على تحمل أعباء استثنائية في ظل الجوع والنزوح والصدمات النفسية وتدمير المنازل وشبكات الدعم. وقد زاد هذا من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والممارسات الضارة، وسلب العديد من النساء والفتيات كرامتهن وسيطرتهن على حياتهن.

قامت القوات الإسرائيلية بتهجير أكثر من 90% من سكان غزة قسراً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، في كثير من الأحيان عدة مرات وفي ظروف تهدد حياتهم. ولا يزال معظمهم نازحين. وواصلت منظمة العفو الدولية توثيق حالات التهجير القسري الجديدة بعد ما يسمى بوقف إطلاق النار، لا سيما مع توسيع القوات الإسرائيلية لمنطقة "الخط الأصفر" داخل قطاع غزة.

وصفت أمل، البالغة من العمر 58 عامًا، والتي سبق أن نزحت أربع مرات، كيف أُجبرت عائلتها على الفرار من منزلها شرق دير البلح في أغسطس/آب 2026 تحت نيران الدبابات

الإسرائيلية المتقدمة. وبفرضها قيودًا عنيفة على الوصول، بما في ذلك المناطق الواقعة خلف "الخط الأصفر"، تُجبر إسرائيل الآن جميع سكان غزة تقريبًا على العيش في أقل من 35% من مساحة أراضيها.

بالنسبة للنساء والفتيات، يعني النزوح فقدان الخصوصية والكرامة والاستقلالية، حيث يكافحن من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، وإدارة النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية، ورعاية الأطفال، وحماية أنفسهن في الملاجئ المكتظة. وتواجه النساء الحوامل، والنساء في فترة النفاس، والنساء الأكبر سناً، ولا سيما ذوات الإعاقة أو المصابات بأمراض مزمنة، صعوبات إضافية. وروت أولا معاناتها في قطع مسافة 14 كيلومتراً سيراً على الأقدام أثناء تعافيها من عملية قيصرية في اليوم الذي قُتل فيه ابنها البالغ من العمر 14 عاماً وأفراد آخرون من عائلتها.

أدى الإخلاء القسري لملاجئ العنف المنزلي في غزة، وانهيار أنظمة الحماية، إلى ترك العديد من النساء والفتيات بلا مكان يلجأن إليه طلباً للأمان، مما جعلهن عرضة لمخاطر متزايدة للاستغلال وزواج الأطفال.

في الوقت نفسه، أدت القيود الإسرائيلية المستمرة على المساعدات الإنسانية والإمدادات الأساسية إلى مستويات كارثية من الجوع والحرمان. ورغم زيادة كميات الغذاء الداخلة إلى غزة منذ ما يُسمى بوقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول 2025، إلا أن القيود والحرمان استمرا. وأفادت نساءٌ أُجريت معهن مقابلات في منتصف عام 2026 لمنظمة العفو الدولية مرارًا وتكرارًا بأنهن يتخطين وجبات الطعام بشكل روتيني ليتمكن أطفالهن من تناول الطعام، وكثيرًا ما يعجزن عن الحصول على غذاء مغذٍ أو حليب أطفال أو مستلزمات أساسية. وتواجه النساء الحوامل والمرضعات مخاطر صحية متزايدة مرتبطة بسوء التغذية.

وصفت أمينة (اسم مستعار)، في مقابلة أجريت معها في مارس/آذار 2026، معاناتها في سبيل إعالة أسرتها بعد اختفاء زوجها، في ظلّ معاناتها من مشاكل صحية، قائلةً: "وضعي بائس للغاية. نعتمد على مطابخ المجتمع لتأمين قوت يومنا... لا أملك ثمن الطعام أو الملابس الجديدة أو أي مستلزمات ضرورية لأطفالي. توقفت عن طلب المساعدة خشية أن أتعرض للاستغلال

أو المضايقة". وأضافت أن ابنتها البالغة من العمر ثماني سنوات تُجبر أحيانًا على الخروج لجمع بقايا الطعام عندما يكون الألم شديدًا عليها.

الاحتجاز والتعذيب

تم احتجاز ما لا يقل عن 85 امرأة من غزة دون توجيه تهمة أو محاكمة، معظمهن في الأشهر التي تلت 7 أكتوبر 2023. ووصفت النساء اللواتي تحدثت إليهن منظمة العفو الدولية بعد إطلاق سراحهن تعرضهن للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك الإيذاء النفسي الشديد فضلاً عن عمليات التفتيش المتكررة، والإهانات الجنسية، والتهديدات بالاغتصاب، والتي ترقى إلى مستوى العنف الجنسي.

تُركت مئات النساء يبحثن عن أحبائهن المفقودين أو المختفين الذين اعتقدوا أنهم قد يكونون في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، ولا يزال بعضهم يبحث حتى الآن.

الإبادة الجماعية

تواصل إسرائيل ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة، على الأقل من خلال فرض ظروف معيشية متعمدة تهدف إلى إبادتهم جسدياً، ومن خلال التسبب في أضرار جسدية ونفسية خطيرة لأفراد المجموعة.

وهي تفعل ذلك على وجه الخصوص من خلال حصارها غير القانوني المستمر على السلع الأساسية التي تدخل غزة، وعلى قدرة الفلسطينيين على الدخول والخروج من غزة، ومن خلال توسيعها العنيف والحفاظ على المناطق المحظورة في أكثر من 65% من غزة.

بالإضافة إلى ذلك، وجد التقرير أن الإجراءات التي فرضتها إسرائيل منعت النساء من الحصول على علاجات الخصوبة، وتسببت في صدمات نفسية وخوف من المستقبل، ما دفع بعضهن إلى التخلي عن خطط الإنجاب، وساهمت في حالات الإجهاض والولادة الميتة، ومنعت حدوث ولادات حية. وكانت هذه النتائج متوقعة لسياسات وممارسات دأبت إسرائيل

على اتباعها وتكرارها رغم التحذيرات المتكررة من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وفي تحدٍّ للأوامر الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

رغم أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما إذا كانت إسرائيل قد فرضت هذه الإجراءات بقصد منع المواليد بين الفلسطينيين في غزة، كما هو منصوص عليه في المادة الثانية (د) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إلا أن نمط سلوكها يثير مخاوف جدية من أن يكون هذا هو هدفها. ولذلك، تدعو المنظمة إلى التحقيق مع إسرائيل أيضاً بشأن ارتكابها عملاً إضافياً يُعدّ إبادة جماعية، ألا وهو فرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل هذه المجموعة.

إن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة لا تدمر جميع جوانب حياة النساء فحسب، بل تدمر الأمل أيضاً.

قالت أمل سيام، مديرة مركز شؤون المرأة في غزة، لمنظمة العفو الدولية: "إنها معركة من أجل البقاء. إذا سألت أي امرأة في غزة عن المستقبل، فستسأل: أي مستقبل؟"

"تستحق النساء والفتيات في غزة أكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة، إنهن يستحقن مستقبلاً. فبينما تواصل السلطات الإسرائيلية فرض ظروف معيشية تهدف إلى إبادة الفلسطينيين في غزة، فإنها تعرقل إعادة الإعمار، وتبقي على نزوح السكان تقريباً، وتقيّد دخول الإمدادات الأساسية. لذا، بات من الأهمية بمكان أن تضغط الدول على إسرائيل لرفع الحصار المفروض عليها وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق"، هذا ما قالته أغنيس كالامار.

"مع ارتكاب إسرائيل أيضاً عملاً إبادياً يتمثل في التسبب بأذى جسدي أو عقلي خطير، يجب على الدول أيضاً أن تتحرك بشكل عاجل لدعم المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية التي يعرقل عملها الحيوي العقوبات وإلغاء التسجيل والقيود الأخرى، حيث تسعى جاهدة لحماية حقوق الإنسان وإنقاذ الأرواح وسط هذه الكارثة الإنسانية المفتعلة."

تشعر إحدى السكان بالضيق وهي تسير بالقرب من أنقاض المباني السكنية بعد الغارات الجوية الإسرائيلية على حي الزهراء في قطاع غزة.